غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التجارة تحت المجهر

التبادل التجاري بين البحرين وألمانيا

نوفمبر 2023

التبادل التجاري
بين البحرين وألمانيا
نوفمبر 2023

المقدمة

تأسست العلاقات الدبلوماسية بين البحرين وألمانيا منذ أكثر من 51 عاماً، وتحديداً في مايو 1972، وتتمتع الدولتان بعلاقات ثنائية قوية. تشيد البحرين عالياً بأداء وابتكار وموثوقية الصناعة والتكنولوجيا الألمانية، كما وتشيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الألمانية بمناخ الاستثمار القوي في البحرين، وبناءً عليه فقد اختارت العديد من الشركات الألمانية أن تكون مقارها الإقليمية أو عملياتها في البحرين، يشار إلى وجود حوالي 500 مواطن ألماني في البحرين.

وقعت البحرين وألمانيا العديد من الاتفاقيات الثنائية لتعزيز العلاقات فيما بينهما، بما في ذلك اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة في عام 2007، ووقع البلدان مذكرات تفاهم تتعلق بالتشاور في المجالات الصحية والسياسية، كما وقعت غرفة تجارة وصناعة البحرين مذكرات تفاهم مع كل من وزارة الشؤون الاقتصادية الألمانية وغرفة تجارة وصناعة نيوبرج في عام 2005، وبالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم زيارات الوفود الرسمية بين البلدين بشكل دوري.

بلغ حجم التجارة بين البحرين وألمانيا 608 مليون دولار في عام 2022، وارتفعت الصادرات من البحرين إلى ألمانيا بنسبة 667% خلال السنوات الخمس الماضية، من 19 مليون دولار في عام 2018 إلى 143 مليون دولار في عام 2022. تُعد ألمانيا تاسع أكبر شريك استيراد للبحرين وتأتي في المرتبة 23 بين شركاء التصدير للبحرين، وهناك إمكانات قوية لمزيد من الاستثمار والتعاون بين البحرين وألمانيا في القطاعات الواعدة مثل الرعاية الصحية والطاقة والتقنيات البيئية والصناعات الاستهلاكية والتمويل والآلات والمعدات والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المصادر: Ministry of Foreign Affairs Bahrain, Information and e-Government Authority, Germany Federal Foreign Office

مقارنة اقتصادية بين البحرين وألمانيا

	ألمانيا	البحرين
معلومات عامة		
السكان	84 مليون	1.5 مليون
المساحة (كيلو متر مربع)	357,588	786.5
سعر صرف العملات (1 دولار أمريكي)	0.92 يورو	0.38 دينار بحريني
الناتج المحلي والأسعار	(نسبة التغيير السنوي / دولار أمريكي)	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2023)	-0.11%	3%
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2023)	51,384 دولار أمريكي	28,386 دولار أمريكي
الحكومة	(المساهمة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)	
الإنفاق الحكومي (2023)	51%	29%
الدين العام (2023)	67%	125%
التجارة		
شركاء التصدير الرئيسيين	الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وفرنسا (2021)	المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة (2022)
شركاء الاستيراد الرئيسيين	الصين، هولندا وبولندا (2021)	الصين والبرازيل وأستراليا (2022)
المؤشرات الاقتصادية الأخرى		
التضخم (2023)	1`6.2%	-0.1%
الاستثمار الأجنبي المباشر (2022)	11.1مليار دولار أمريكي	1.95 مليار دولار أمريكي
التصنيفات الدولية		
وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني (2023)	AAA/A-1+	B+/B
مؤشر الحرية الاقتصادية (2023)	14th	68th
مؤشر التنمية البشرية (2021)	9th	35th

المصادر: Heritage, S&P Ratings, IMF, UNCTAD, UNDP Human Development Reports, Information and e-Government Authority, OEC, World Bank

اقتصاد البحرين

يتميز اقتصاد البحرين بأنه الأكثر تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نظراً لنقاط القوة الخاصة في قطاعات الخدمات المالية والابتكار التكنولوجي والتصنيع واللوجستيات، كما يُعد اقتصاد البحرين أحد أكثر الاقتصادات انفتاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأن مملكة البحرين تتمتع بوضع جيد يتيح للمتداولين والمستثمرين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية وذلك بسبب اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها والبنية التحتية الممتازة والمؤسسات المالية القوية.

تهدف رؤية البحرين الاقتصادية 2030، القائمة على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، إلى تحسين مستويات المعيشة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وخلق فرص عمل للمواطنين، كما وتنظر البحرين إلى الاستثمار الأجنبي على أنه عنصر أساسي في خطتها طويلة الأجل، وبالتالي فهي تلتزم بخلق المركز الأكثر جاذبية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من المزايا الحالية المتوفرة في البلاد.

يشار إلى أن الحكومة الموقرة قد أعلنت عن خطة "التعافي الاقتصادي" والتي تتضمن عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين وهي مبنية على 5 أولويات كالتالي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل، وتهدف إلى توظيف 20,000 بحريني في الاقتصاد وتدريب 10,000 بحريني سنوياً حتى عام 2024.
- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.
- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 % في عام 2022.
- تعزيز مساعي الاستدامة المالية الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

المصادر : Ministry of Finance and National Economy, Ministry of Foreign Affairs, Bahrain EDB

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

من المُتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 3.77%في عام 2024، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي.

المؤشرات الرئيسة	2020	2021	ت 2022	ت 2023	ت 2024
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	35	39	44	45	47
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	4.65-	2.67	4.19	3	3.77
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	23,517	26,126	28,785	28,386	29,064

ملاحظة: ت = توقعات

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2023

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع

يعتبر قطاع المشروعات المالية المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين في الربع الأول من عام 2023 بنسبة 17.9% يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 14.9%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 13.8%.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع للربع الأول من العام 2023

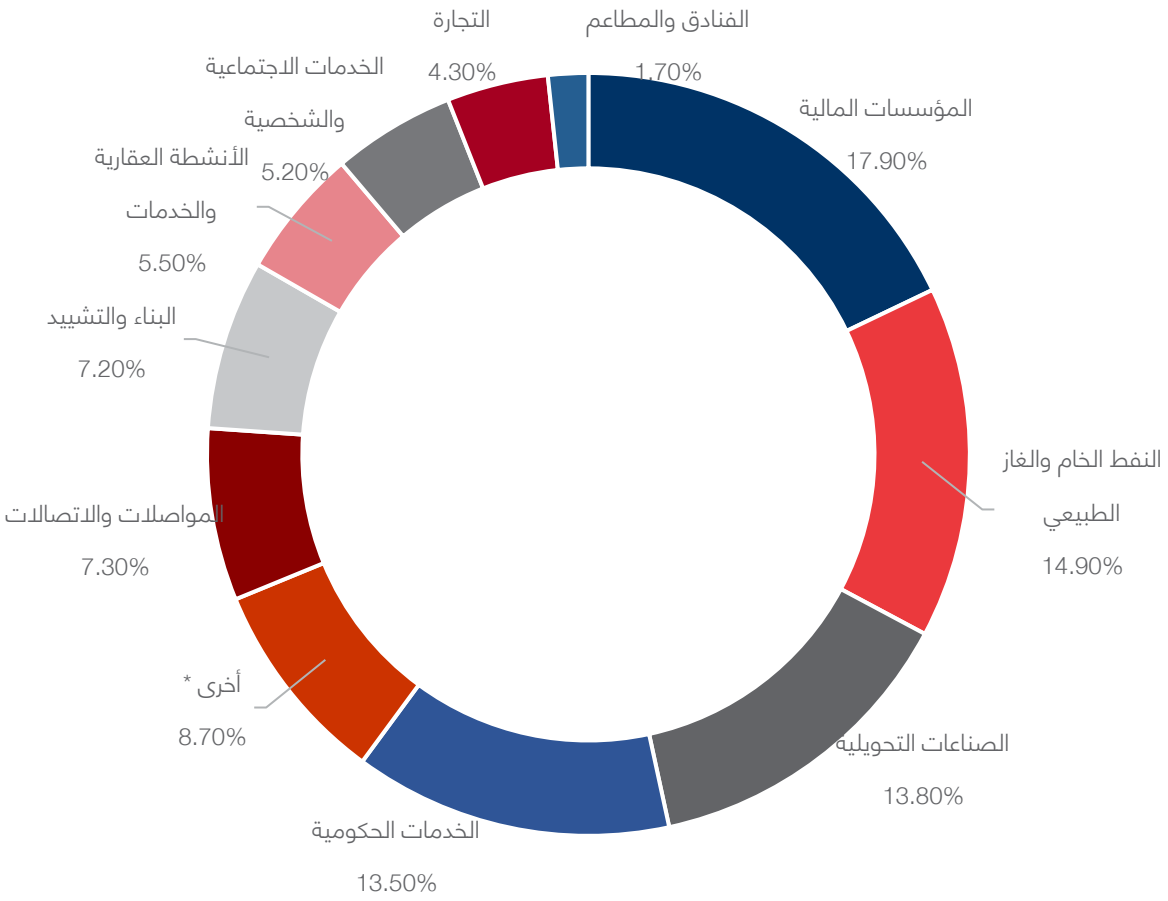

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

استحوذ قطاع التمويل والتأمين على الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام 2023، بقيمة 8,244.48 مليون دينار بحريني، أي ما نسبته 61% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البحرين، يليه قطاع الصناعات التحويلية بقيمة 2,060.65 مليون دينار بنسبة 15% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وحلت الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية في المركز الثالث بقيمة 716.56 مليون دينار بحريني، أي بنسبة 5% من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

القطاع	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الأول من عام 2023 (مليون دينار بحريني)	حصة القطاعات (٪)
أنشطة التمويل والتأمين	8,244.48	%61
الصناعات التحويلية	2,060.65	%15
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	716.56	%5
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	679.14	%5
أخرى	1,716.30	%13
المجموع	**13,417.12**	

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية، دون الحاجة إلى شريك محلي.

لا تفرض مملكة البحرين ضريبة دخل على الشركات أو على الدخل الشخصي (0%).

سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.

تتمتع القوى العاملة المحلية بمستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التكلفة السنوية لتشغيل أعمال التصنيع في البحرين أقل بنسبة 20-56٪ من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم

المصدر: Bahrain EDB

اقتصاد ألمانيا

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا 4.08 تريليون دولار في عام 2022، مما يجعلها رابع أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، كما تُعد ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا وثالث أكبر دولة من حيث التصدير على مستوى العالم، وهي أيضاً أكبر سوق استهلاكي في الاتحاد الأوروبي، حيث يبلغ عدد سكانها 84 مليون نسمة.

تختار العديد من الشركات العالمية ألمانيا كقاعدة أوروبية لها عند الاستثمار ويرجع ذلك إلى حجم التجارة وعدد السكان والموقع المركزي لألمانيا. تُعد ألمانيا أيضاً دولة جاذبة للاستثمار بسبب سياساتها الاقتصادية التي تعزز وجود بيئة صناعية قوية، بالإضافة إلى تركيزها القوي على التقنيات المستقبلية المبتكرة.

تعتبر أهم القطاعات الرئيسة التي تهيمن على السوق الألمانية هي قطاعات صناعات السيارات، والهندسة الميكانيكية، والكيميائية، والكهربائية. كما أن المنتجات الرئيسة التي تصدرها ألمانيا تتمثل في المركبات ومكوناتها، تليها الآلات ثم المنتجات الكيميائية. يتم الإنتاج في ألمانيا بشكل آلي للغاية، ويتركز استخدام الروبوتات في صناعات السيارات والإلكترونيات، كما أن ألمانيا هي موطن العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل فولكس فاجن، ودايملر، وبي إم دبليو، وباسف، وسيمنز .

المصدر: International Trade Administration, Ministry of Finance and National Economy, Ministry of Foreign Affairs, Bahrain EDB

الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا

من المُتوقع أن ينمو الاقتصاد الألماني بنسبة 1.1% في عام 2024، وفقاً توقعات صندوق النقد الدولي.

المؤشرات الرئيسة	2020	2021	ت 2022	ت 2023	ت 2024
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	3,887	4,263	4,075	4,309	4,446
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، النسبة المئوية للتغير السنوي)	-3.69	2.63	1.78	-0.11	1.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار الأمريكي)	46,735	51,238	48,636	51,384	53,007

ملاحظة: توقعات

المصدر: IMF – World Economic Outlook Database, April 2023

الاستثمار الأجنبي المباشر في ألمانيا

تعتبر لوكسمبورغ وهولندا والولايات المتحدة من أبرز الدول المستثمرة الرئيسة في ألمانيا، أما قطاعات الاستثمار الأساسية فهي الأنشطة المالية وأنشطة التأمين والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والصيانة.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ألمانيا حسب الدولة

الدول المستثمرة الرئيسة	النسبة المئوية في 2019
لوكسمبورغ	%18.5
هولندا	%17.5
الولايات المتحدة الأمريكية	%11.6
سويسرا	%8.3
المملكة المتحدة	%7.2
فرنسا	%5.7
إيرلندا	%5
إيطاليا	%3.5
النمسا	%3.3
اليابان	%3.2

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ألمانيا حسب القطاع

قطاعات الاستثمار الرئيسة	النسبة المئوية في 2019
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	%33.9
الصناعات التحويلية	%24.2
تجارة الجملة والتجزئة والصيانة	%11.3
المعلومات والاتصالات	%6.5
أنشطة الاستشارات الإدارية	%5.7
العقارات	%5.5

المصدر: Santander Trade

مزايا الاستثمار الأجنبي في ألمانيا

- الموقع الاستراتيجي
- الاستقرار السياسي
- أكبر عدد من السكان في الاتحاد الأوروبي
- بنية تحتية متطورة للغاية
- انعدام عوائق الاتصال
- قاعدة تصنيعية قوية
- التكنولوجيا المتقدمة والخبرة
- قوة عمل ذات تأهيل عالي
- مالية عمومية موحدة
- نظام ضريبي تنافسي

المصدر: Santander Trade

التجارة بين البحرين وألمانيا

نمت الصادرات من البحرين إلى ألمانيا بنسبة 667% بين عامي 2018 و2022

شهد حجم التجارة بين البحرين وألمانيا استقراراً نسبياً خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بلغ في المتوسط 595 مليون دولار أمريكي. انخفض حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل طفيف في عام 2020، ولكنه بدأ يتعافى تدريجياً منذ ذلك الحين ووصل إلى 608 ملايين دولار في عام 2022 بزيادة قدرها 9% مقارنةً بعام 2020. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انخفضت الواردات من ألمانيا إلى البحرين بنسبة 20%، من 582 مليون دولار في عام 2018 إلى 466 مليون دولار في عام 2022. في المقابل ارتفعت الصادرات من البحرين إلى ألمانيا بنسبة 667% خلال نفس الفترة، من 19 مليون دولار في عام 2018 إلى 143 مليون دولار في عام 2022. تحتل ألمانيا المركز التاسع في قائمة شركاء الاستيراد للبحرين والمركز الثالث والعشرين في قائمة شركاء التصدير للبحرين.

التجارة الثنائية بين البحرين وألمانيا (مليون دولار أمريكي)

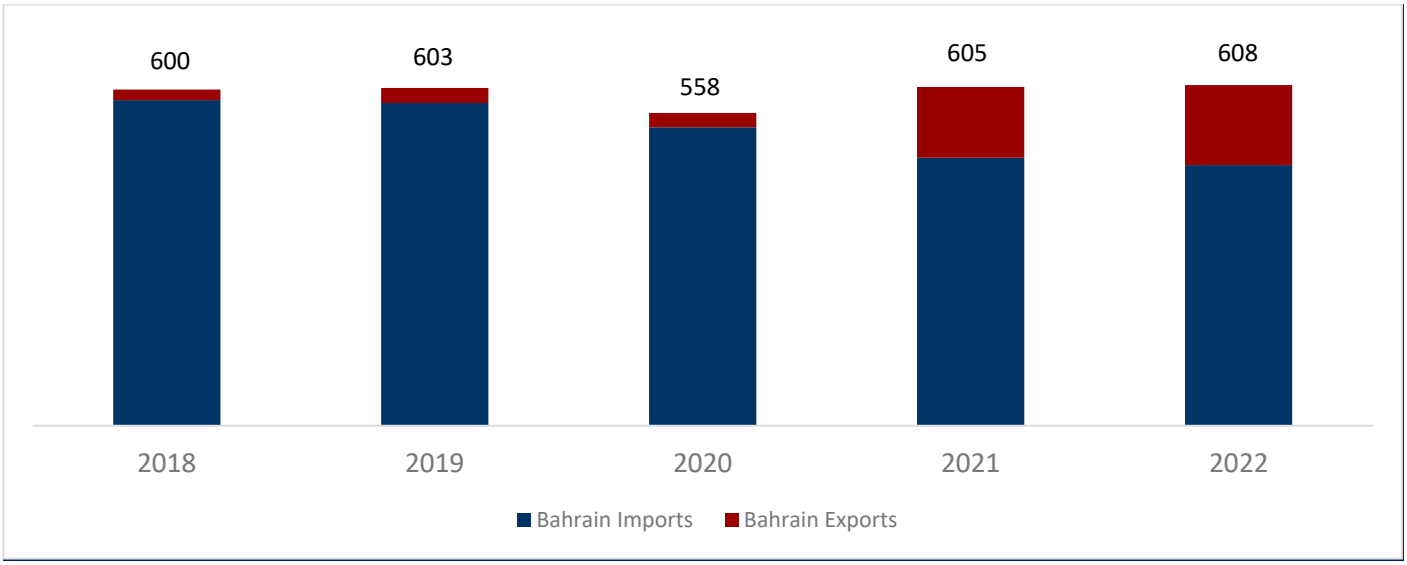

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

التجارة الثنائية بين البحرين وألمانيا

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التجارة	التغير السنوي بالنسبة المئوية
2018	581,584,729	18,617,224	-562,967,505	600,201,953	-
2019	576,054,379	26,959,846	-549,094,533	603,014,225	5%
2020	532,653,269	25,681,257	-506,972,012	558,334,526	-7%
2021	478,482,916	126,151,128	-352,331,788	604,634,044	8%
2022	465,617,538	142,803,483	-322,814,055	608,421,021	0.6%

مستويات الشراكة التجارية بين ألمانيا والبحرين

السنة	الواردات	الصادرات
2018	9th	34th
2019	9th	32nd
2020	9th	35th
2021	10th	21st
2022	9th	23rd

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

أبرز الصادرات والواردات بين البحرين وألمانيا

واردات البحرين من ألمانيا

شهدت 6 من أكبر 10 واردات من ألمانيا نمواً على أساس سنوي، في حين انخفضت 4 منها.

كان المنتج الأكثر استيراداً من ألمانيا في عام 2022 هو الأدوية المهيأة للبيع بالتجزئة بقيمة 28 مليون دولار، حيث ارتفعت قيمة الواردات من هذا المنتج بنسبة 5% مقارنةً بالعام السابق، وشكلت ما نسبته 6% من إجمالي الواردات. أما ثاني أبرز المنتجات المستوردة فكانت السيارات الخاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها، تزيد عن 3000 م3، والتي شكلت ما نسبته 5.8% من إجمالي الواردات بانخفاض يقدر بحوالي 22% مقارنةً بعام 2021، في حين كانت ثالث أبرز الواردات هي السيارات الخاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000) والتي شكلت حوالي 4.9% من إجمالي الواردات بانخفاض بنسبة 14% مقارنةً بالعام السابق.

أهم السلع التي استوردتها البحرين من ألمانيا في عام 2022					
	السلعة	القيمة (USD)	الحصة (%)	النمو السنوي
1	غيرها من أدوية، مهيأة للبيع بالتجزئة	27,810,691	6.0%	5%
2	سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها، تزيد عن 3000	27,025,491	5.8%	-22%
3	سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000)	22,865,100	4.9%	-14%
4	اجزاء لمحركات الطائرات	16,421,624	3.5%	21%
5	وحدات معالجة رقمية ذاتية غير تلك الداخلة في البنود الفرعية41 71 84 و 49 84 71	12,987,574	2.8%	772%
6	محاليل طبية تباع بالتجزئة	10,937,339	2.3%	8%
7	سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التى تليها (1501-3000)سم3	10,700,060	2.3%	-6%
8	غيرها من مواسير وانابيب تبطين أو أستخراج من الانواع المستعملة في التنقيب عن الزيت أو الغاز	9,795,446	2.1%	80%
9	المنتجات المناعية المهيأة بجرعات معايرة أو بأشكال أو أغلفة للبيع بالتجزئة	8,531,763	1.8%	-4%
10	غيرها من عوامل محفزه مساعده (معززه)	7,897,955	1.7%	135%

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

صادرات البحرين إلى ألمانيا

شهدت 3 من أكبر 10 صادرات بحرينية إلى ألمانيا نمواً على أساس سنوي، في حين انخفضت 4 منها

صدرت البحرين ما قيمته 85 مليون دولار أمريكي من خلائط الألمنيوم الخام إلى ألمانيا في عام 2022، وهي أكبر سلعة تم تصديرها، حيث شكل هذا المنتج 59.7% من إجمالي الصادرات عام 2022 وقد نمت بنسبة 37% مقارنةً بعام 2021. كان المنتج الرئيسي الثاني الذي تم تصديره هو اجزاء لمحركات الطائرات، حيث شكل ما نسبته 14.2% من إجمالي الصادرات السنوية وشهد نمواً بنسبة 131% مقارنةً بعام 2021، أما ثالث أكبر منتج تصديره فقد كان أجزاء لآلات تصنيع أو تجميع اللمبات أو الزجاج حيث شكل 5% من إجمالي الصادرات بانخفاض قدره 65% مقارنةً بعام 2021.

أهم السلع التي صدرتها البحرين إلى ألمانيا في عام 2022				
	السلعة	القيمة (USD)	الحصة (%)	النمو السنوي
1	خلائط من الومنيوم خام	85,198,788	%59.7	%37
2	اجزاء لمحركات الطائرات	20,237,245	%14.2	%131
3	أجزاء لآلات تصنيع أو تجميع اللمبات أو الزجاج	7,094,832	%5.0	%65-
4	الواح وصفائح من تيريفثالات بولى ايثيلين	6,439,486	%4.5	%38-
5	غيرها من مصنوعات من الياف زجاجيه	3,383,377	%2.4	-
6	مساحيق غير رقائقيه التركيب ، من الومنيوم	2,538,499	%1.8	%14-
7	غيرها من خصل من الياف زجاجية	2,439,605	%1.7	%140
8	اسلاك من الومنيوم , غير مخلوط ،يتجاوز مقاس عرضها 7 مم	1,687,826	%1.2	-
9	غيرها من اجزاء للمعدات الدارجه على الخطوط الحديديه	1,506,922	%1.1	%42-
10	محركات الطائرات ، دوارة او يتم الاشتعال فيها بالشرر	1,500,323	%1.1	-

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرين

الفرص المحتملة للتجارة

تقدم الجداول الواردة أدناه لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات غير مُستغلة للتجارة بين البحرين وألمانيا وفقاً لخريطة إمكانات التصدير لمركز التجارة الدولي والتي تم إعداده مع صادرات البحرين. تحسب أداة إمكانات التجارة التابعة لمركز التجارة الدولي الفجوة التجارية المُحتملة على أنها "العرض × الطلب (corrected from market access) × سهولة التجارة الثنائية. يتم توقع العرض والطلب في المستقبل بناءً على الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات عدد السكان ومرونة الطلب والتعريفة المستقبلية" (مركز التجارة الدولي، 2022).

إمكانات تصدير البحرين غير المُستغلة إلى ألمانيا

تتمثل أكبر إمكانات التصدير للبحرين إلى ألمانيا في خامات ومركزات الحديد المتكتلة، والمنتجات الحديدية التي يتم الحصول عليها من خام الحديد، وأسلاك الألمنيوم غير المشغول.

	السلعة	إمكانات التصدير غير المستغلة
1	خامات ومركزات الحديد المكتلة (Excl. Roasted Iron Pyrites)	95 مليون دولار
2	المنتجات الحديدية من خام الحديد	4.9 مليون دولار
3	أسلاك ألومنيوم، غير مشغولة، والتي يزيد سمكها عن 7 مم	3.8 مليون دولار
4	صفائح من سبائك الألمنيوم مربعة / مستطيلة الشكل	2.4 مليون دولار
5	الميثانول "كحول الميثيل"	1.8 مليون دولار
6	مفارش سرير المصنوعة من القطنية	1.3 مليون دولار
7	اكسيد الالمونيوم الاصطناعي	1.2 مليون دولار
8	أسلاك من سبائك الألومنيوم أكبر من 7 مم	1.2 مليون دولار
9	أثاث خشبي	1.2 مليون دولار
10	مجوهرات من المعادن الثمينة	1.1 مليون دولار

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

إن المنتج الأول الذي يتمتع بإمكانات تصدير غير مُستغلة من البحرين إلى ألمانيا هو خامات ومركزات الحديد المكتلة بفجوة تصديرية قدرها 95 مليون دولار، تليها المنتجات الحديدية من خام الحديد بفجوة تصديرية قدرها 4.9 مليون دولار، ثم أسلاك الألومنيوم غير المشغولة التي يزيد سمكها عن 7 ملم، مع فجوة تصديرية تبلغ 3.8 مليون دولار. تتضمن الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى ألمانيا الميثانول "الكحول الميثيلي" ومفارش السرير المصنوعة من القطن.

إمكانات استيراد البحرين غير المُستغلة من ألمانيا

تتمثل أهم إمكانات استيراد البحرين من ألمانيا في السيارات والأدوية.

	السلعة	إمكانات الاستيراد غير المستغلة
1	السيارات المخصصة لنقل الأشخاص	30 مليون دولار
2	قطع غيار واكسسوارات السيارات	8.3 مليون دولار
3	الأدوية المكونة من منتجات مختلطة أو غير مختلطة، للبيع بالتجزئة	4.9 مليون دولار
4	معدات الأنابيب	4.4 مليون دولار
5	لوحات التحكم الكهربائية	4 مليون دولار
6	آلات معالجة البيانات	3.9 مليون دولار
7	قطع غيار واكسسوارات هياكل المركبات	3.8 مليون دولار
8	وحدات التبادل الحراري	3.7 مليون دولار
9	الجبن	3.5 مليون دولار
10	الخبز والمعجنات	3.4 مليون دولار

المصدر: مركز التجارة الدولي، 2022

إن أكبر منتج يتمتع بإمكانية استيراد غير مُستغلة من ألمانيا إلى البحرين هو السيارات المخصصة لنقل الأشخاص، مع فجوة استيراد تبلغ 30 مليون دولار، يليه قطع غيار وإكسسوارات المركبات، مع إمكانات استيراد غير مُستغلة تبلغ 8.3 مليون دولار، أما المنتج الثالث فهو الأدوية التي تتكون من منتجات مختلطة أو غير مختلطة، مع فجوة استيراد تبلغ 4.9 مليون دولار. تتضمن الواردات المحتملة الأخرى من ألمانيا إلى البحرين معدات الأنابيب ولوحات التحكم الكهربائية وآلات معالجة البيانات.

قطاعات الاستثمار الواعدة في ألمانيا

الرعاية الصحية

تتمتع ألمانيا بأحد أنظمة الرعاية الصحية الرائدة على مستوى العالم، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا الطبية. إن ألمانيا هي أكبر سوق للرعاية الصحية وعلوم الحياة في أوروبا، ونتيجة لذلك تختار العديد من الشركات العالمية ألمانيا كقاعدة لها عند التوسع. تُعد التغيرات الديموغرافية والرقمنة من بين الاتجاهات العالمية الأساسية التي تقود سوق الرعاية الصحية في ألمانيا. غالباً ما تنتج ألمانيا أحدث التقنيات في القطاع الطبي والتي يتم تسويقها تجارياً، وينطبق هذا بشكل خاص على قطاع علوم الحياة الذي يتضمن مجموعة من قطاعات التكنولوجيا المتقدمة مثل التشخيص الجزيئي، والمستحضرات الصيدلانية (الحيوية)، والمواد الحيوية، فضلا عن الأجهزة الطبية.

تجاوز الإنفاق على الرعاية الصحية في ألمانيا 457 مليار يورو في عام 2021، ولا يتضمن ذلك الإنفاق على الصحة واللياقة البدنية. على مدى السنوات الخمس الماضية، زاد الانفاق على هذا المجال بمعدل 5.4% وهو يُعتبر واحداً من أكبر القطاعات الاقتصادية في ألمانيا حيث يعمل به 7.7 مليون موظف كما تتجاوز صادراته 158 مليار يورو.

الإنفاق على الرعاية الصحية (حسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	457 مليار يورو
النمو السنوي للسوق (معدل النمو السنوي المركب 2016 – 2022)	%5.4
العمالة	7.7 مليون
الصادرات	158 مليار يورو
الواردات	145 مليار يورو
عدد الشركات	التكنولوجيا الطبية: 13000 الصيدلانية: 500+ التكنولوجيا الحيوية: 710

المصدر: Destatis, BMWK, BVMed 2023

العوامل المحركة للسوق

مجتمع في طريقه للشيخوخة

بحلول عام 2035، سوف يبلغ عمر 24 مليون شخص 65 عاماً أو أكثر في ألمانيا (31% من السكان)

الحاجة للرعاية الصحية

من المُتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية من شخص أخر من 3.5 مليوناً في عام 2017 إلى أكثر من 4 ملايين بحلول عام 2030.

الأمراض المزمنة

تمثل الأمراض المزمنة والطويلة الأمد حوالي 80% من الإنفاق على الرعاية الصحية في ألمانيا (200 مليار يورو)

المواد الجديدة

إن تطوير مركبات ومواد حيوية جديدة يؤدي إلى تحسين عمليات الزرع والمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية.

أساليب الإنتاج الجديدة / الثورة الصناعية الرابعة

يتيح التصنيع المضاف وأساليب الإنتاج الجديدة الأخرى زيادة الكفاءة والجودة.

الرقمنة والترابط

تؤدي رقمنة المعلومات الصحية والتبادل الآمن للبيانات إلى تحسين جودة الرعاية الطبية بتكلفة أقل.

المصدر: Germany Trade and Invest

إن التغطية التأمينية الصحية إلزامية في ألمانيا. معظم السكان مسجلون في خطط التأمين الصحي العامة بينما يفضل 10% من السكان مقدمي خدمات من القطاع الخاص. يوجد في ألمانيا أكثر من 1800 مستشفى تضم ما يقرب من 500,000 سرير، وهذا لا يشمل مرافق إعادة التأهيل أو رعاية المسنين. هناك انخفاض في العدد الإجمالي للمستشفيات الطبية حيث تغلق المستشفيات العامة الصغيرة أو تندمج مع مستشفيات أخرى لزيادة الكفاءة، في حين تستمر حصة المستشفيات التي يديرها القطاع الخاص في الارتفاع.

المصدر: Germany Trade and Invest

الطاقة

كانت ألمانيا دولة رائدة على مستوى العالم في استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات البيئية خلال العقود القليلة الماضية. تركز ألمانيا بشكل كبير على التحول إلى الطاقة المستدامة، وتهدف لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 80% وزيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة إلى 60% بحلول عام 2050. وعلى هذا النحو، سوف يكون من الضروري الاستثمار في طاقة الرياح البحرية، والطاقة الكهروضوئية، ومشاريع توسيع الشبكات وتخزين الطاقة وتنفيذ بنية تحتية جديدة وذكية للطاقة يمكنها تحقيق التوازن بين العرض المتقلب لمصادر الطاقة المتجددة، وعلاوة على ذلك، تتزايد أهمية كفاءة استخدام الطاقة. تُعد ألمانيا أكبر سوق للكهرباء في أوروبا، وهي موطن لأكثر من ألف مشارك في السوق المتحررة بالكامل.

المصادر: Germany Trade and Invest, International Trade Administration

التقنيات البيئية

تُعد ألمانيا دولة رائدة في التقنيات البيئية المتقدمة المتعلقة بتغير المناخ وإعادة التدوير وإدارة النفايات ومعالجة المياه. من المتوقع أن يُشكل سوق التقنيات البيئية 20% من الناتج المحلي الإجمالي الألماني بحلول عام 2025، مما يدل على أهمية المنتجات الصديقة للبيئة في اقتصاد البلاد. يؤدي التحول إلى الطاقة المستدامة والرقمنة وزيادة الوعي بأهمية الاستدامة إلى توسيع آفاق الشركات المبتكرة. تُعتبر أبحاث التكنولوجيا البيئية قوية للغاية داخل ألمانيا، حيث يوجد أكثر من 120 ألف مشروع بحثي في مجالات مثل المياه والطاقة والتنوع البيولوجي وغيرها. علاوة على ذلك، استثمرت الوزارة الاتحادية للتعليم والبحوث في ألمانيا حوالي 100 مليون يورو في أبحاث الاستدامة.

المصدر: Germany Trade and Invest

الصناعات الاستهلاكية

تتمتع ألمانيا بسوق مزدهر للسلع الاستهلاكية، وهي السوق الأكبر في أوروبا. لقد ظل الإنفاق الاستهلاكي مستقراً بشكل ملحوظ في ألمانيا بسبب انخفاض معدلات البطالة ومستويات الديون الخاصة. كان لدى الألمان حوالي 2.1 تريليون يورو من الدخل المتاح للإنفاق في عام 2021، وهو ما يزيد بنسبة 4.3% عما كان عليه في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، فإن موقع ألمانيا المركزي وبنيتها التحتية المتطورة يجعلها نقطة دخول مثالية للسوق في أوروبا. تشمل القطاعات الفرعية الرئيسة في سوق السلع الاستهلاكية في ألمانيا المواد الغذائية والمنسوجات والملابس والأحذية والأثاث والمشروبات والإلكترونيات الاستهلاكية والسلع المعمرة. وصلت المبيعات في قطاع الأغذية والمشروبات إلى 185 مليار يورو في عام 2020، وتُعد ألمانيا أكبر منتج للأغذية في أوروبا وثالث أكبر مصدر للأغذية والمشروبات على مستوى العالم.

المصدر: Germany Trade and Invest, Germany Works

التمويل

تتمتع ألمانيا بشهرة عالمية في القطاع المالي، وقد حصلت على تصنيف AAA بفضل اقتصادها المالي المتميز. تُعد ألمانيا موطناً لقطاع مصرفي متنوع يتضمن البنوك الخاصة والبنوك العامة والبنوك التعاونية. علاوة على ذلك، تُعتبر فرانكفورت مركزاً مالياً أوروبياً رائداً، وفقاً لمؤشر المراكز المالية العالمي، حيث تمتلك المدينة شبكة تضم أكثر من 200 مؤسسة ائتمانية، و7900 شركة خدمات مالية، و34 مؤسسة للتعليم العالي، بالإضافة إلى الهيئات الإشرافية المتنوعة. تشمل الفرص الرئيسية للاستثمار في ألمانيا قطاعات التأمين وإعادة التأمين. تُعد التكنولوجيا المالية أيضاً قطاعاً مزدهراً، حيث تم استثمار ما يزيد عن 757 مليون يورو من رأس المال الاستثماري في قطاعات التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمين وتكنولوجيا العقارات الألمانية في عام 2020. تتواجد مراكز التكنولوجيا المالية الرئيسة في ألمانيا في فرانكفورت وميونيخ وبرلين وكولونيا.

المصدر: Germany Works

الآلات والمعدات

تتمتع ألمانيا بقطاع الآلات والمعدات المبتكرة والمرموقة عالمياً. تساهم ألمانيا بنسبة 16% من تجارة الآلات الصناعية العالمية، مما يجعلها أكبر منتج عالمي للآلات الصناعية. علاوة على ذلك، تُعد الآلات والمعدات القطاع الأكبر في ألمانيا، حيث تضم ما يقرب من 6600 شركة على امتداد سلسلة القيمة. يُعد تطوير المواد ومعالجتها مكوناً أساسياً من ثقافة الصناعة المبتكرة في ألمانيا. هناك مساهمة كبيرة في القيمة الصناعية المضافة في ألمانيا من خلال البحث الأساسي عن "المواد الجديدة" ومعالجة المنتجات البلاستيكية والمعدنية شبه تامة الصنع لإنشاء أجزاء تامة الصنع. تُعد البنية الصناعية خفيفة الوزن مجالاً متنامياً يتطلب تبني تقنيات الإنتاج، وبالتالي فهي تُشكل فرصة استثمارية كبيرة. علاوة على ذلك، تُعد ألمانيا دولة رائدة في العديد من الاتجاهات في القطاع الصناعي، بما في ذلك التصنيع المضاف، والتقنيات الموفرة للطاقة، والروبوتات والأتمتة.

المصدر: Germany Trade and Invest

السيارات

تمتلك ألمانيا أكبر صناعة للسيارات في أوروبا، وهي تُعتبر القطاع الصناعي الأقوى في البلاد من حيث حجم المبيعات والأبحاث والصادرات، وفي عام 2020 حقق قطاع السيارات إيرادات تزيد عن 410.9 مليار يورو. علاوة على ذلك، تتميز ألمانيا عالمياً بأنها الموقع الأساسي لمصنعي وموردي السيارات المبتكرة، وتشتهر السيارات الألمانية بالموثوقية والسلامة والتصميم الرائع. تتمتع البلاد ببيئة مواتية لصناعة السيارات بفضل البنية التحتية القوية للبحث والتطوير والقوى العاملة المؤهلة تأهيلاً عالياً. في عام 2019، أنتجت شركات صناعة السيارات الألمانية سيارات أكثر من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا مجتمعة. تركز ألمانيا حالياً على التحول إلى السيارات الكهربائية، وتستكشف شركات تصنيع السيارات الكبرى خيارات مثل محركات الاحتراق ذات الكفاءة العالية والوقود الاصطناعي، بالإضافة إلى زيادة استخدام المواد خفيفة الوزن. أصبحت السيارات الكهربائية في متناول شريحة أوسع من المجتمع مع انخفاض تكاليف البطاريات. وعلى هذا النحو، من المُتوقع أن يزيد معدل استخدام السيارات الإلكترونية من 1.3 مليون سيارة في أواخر عام 2021 إلى أكثر من 2 مليون سيارة بحلول نهاية عام 2023.

المصادر: German Association of the Automotive Industry, Germany Trade and Invest, Germany Works

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمتلك ألمانيا قطاعاً رائداً على مستوى العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي أكبر سوق للبرمجيات في أوروبا، حيث تمثل ما يقارب من ربع قيمة السوق الأوروبية. علاوة على ذلك، تُعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاعاً ذا أولوية بالنسبة للحكومة الألمانية، ويتم وضع السياسة الاقتصادية والابتكارية للبلاد ضمن الأجندة الرقمية للوزارة الاتحادية للاقتصاد وحماية المناخ الألمانية. تركز هذه السياسة على البنية التحتية الرقمية والاقتصاد الرقمي وأماكن العمل الرقمية والإدارة العامة المبتكرة وما إلى ذلك. تتضمن بعض الأهداف الأساسية لهذه السياسة الأمن السيبراني، ورقمنة الاقتصاد الألماني، وتوسيع شبكة النطاق العريض الألمانية. توجد العديد من الفرص للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يتميز بالديناميكية. هناك طلب متزايد على التكنولوجيا الخضراء، حيث أن التحول للطاقة المستدامة في ألمانيا يعتمد على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالإضافة إلى ذلك، هناك فرص في قطاعات أمن تكنولوجيا المعلومات وتقنية المعلومات في مجال الصحة، والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

المصدر: Germany Trade and Invest, Germany Works, International Trade Administration

الخاتمة

ألمانيا هي تاسع أكبر شريك استيراد للبحرين وشريك التصدير الثالث والعشرين للبحرين، وعلاوة على ذلك وقع البلدان أربع مذكرات تفاهم وسبع اتفاقيات في مختلف القطاعات. بالرغم من ارتفاع حجم التجارة بين البحرين وألمانيا بشكل طفيف بنسبة 1% بين عامي 2018 و2022، إلا أن صادرات البحرين إلى ألمانيا ارتفعت بنسبة 667% خلال الفترة نفسها. توجد إمكانات كبيرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البحرين وألمانيا من خلال المزيد من الاستثمار والتعاون في القطاعات الأساسية الواعدة.

المصادر

- Ministry of Foreign Affairs Bahrain
- Information and e-Government Authority
- Ministry of Finance and National Economy
- Bahrain EDB
- Heritage
- S&P Ratings
- IMF
- UNDP Human Development Reports
- UNCTAD
- OEC
- World Bank
- International Trade Administration
- Germany Trade and Invest
- Germany Works
- German Association of the Automotive Industry
- Germany Federal Foreign Office
- Santander Trade

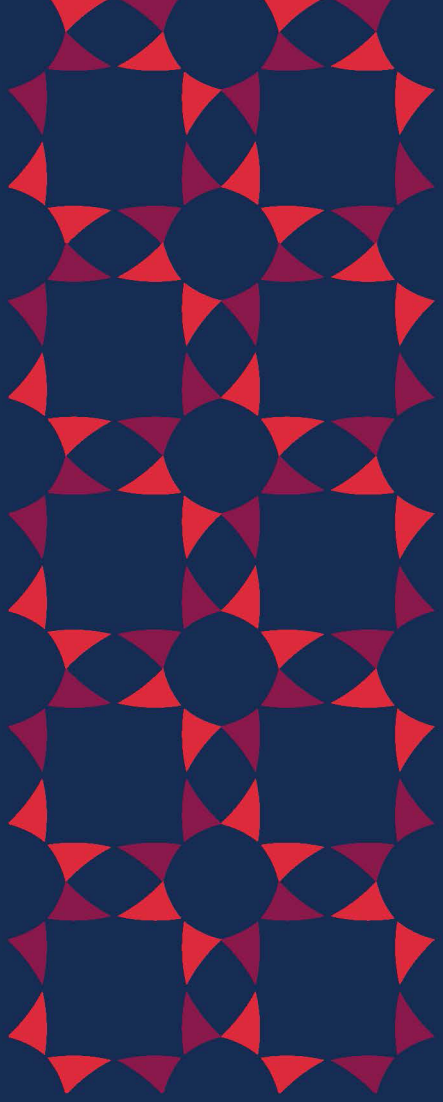

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .